

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون



الجلسة ٨٧٦٨

الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إستونيا	السيد أوفارت
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد كريدلكا
	تونس	السيد بن لاغة
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفير
	فيت نام	السيدة نغوين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بماتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2020/944)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميثاق

الرجاء إعادة التدوير



2026975 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل

في هاييتي (S/2020/944)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2020/1011، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/944، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الاتحاد الروسي والصين

الرئيس (تكلم بالروسية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتاً مؤيداً دون معارضة، وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على صياغتها للقرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠).

ناقشنا قبل عام من الآن في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.8641) الأزمات المتعددة التي كانت تعصف بهاييتي في ذلك الوقت والآثار المحتملة لإنشاء بعثة سياسية خاصة في بلد يعاني من النزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة الجذور ومن مناخ من العنف الذي يقع ضحيته، للأسف، المدنيون بالدرجة الأولى.

واليوم، بعد مرور عام على إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، نشهد أزمة مستمرة ومعقدة لا تزال متعددة الأبعاد. وقد تفاقت بشكل عميق بسبب ارتفاع كبير في أعمال العنف وتأثير وباء فيروس كورونا، وهي أزمة زادت من تفاقم الحالة الهشة أصلاً، وتشمل الآن انتهاكات حقوق الإنسان وتفشي الإفلات من العقاب وأزمة الغذاء الحادة التي تؤثر على ما يقرب من نصف سكان هاييتي.

وفي الأسبوع الماضي، وإدراكاً منا للحالة الصعبة، شاركنا في عملية التفاوض بشأن الولاية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. وكان أملنا أن نُجري نقاشاً يتسم بقدر أكبر من التداخل والشمول بغية التوصل إلى ولاية متعددة الأبعاد أكثر فعالية، بما في ذلك على الأقل تعزيز ضمانات حقوق الإنسان والمساءلة في هاييتي - وهي ولاية ستكون موجهة أيضاً نحو مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم تعويضات للضحايا والحد

إن تجربة البلد وتعدد الحالة الراهنة يدفعاننا إلى الاستنتاج بأن هذه الولاية ستظل قاصرة عن تحقيق أهدافها، خاصة إذا لم يستجوع المجتمع الهايتي جهوده لضمان نجاح هذه الولاية أو أي ولاية أخرى. ومع ذلك، ونظرا للحالة الحرجة في هاييتي، صوتنا مؤيدين للقرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠)، لأننا نفهم، ولو كان ذلك يبدو تقليديا، أنه من الأفضل أن تكون لدينا هذه الولاية على ألا تكون لدينا أي ولاية إطلاقا. ويحدونا الأمل في أن تعني الصلاحيات المحدودة التي عهد بها إلى البعثة على الأقل أنها ستحظى بما يكفي من الموارد والأفراد.

ونكرر في الختام أن الجمهورية الدومينيكية ستواصل سياستها المنفتحة وتعاونها الطويل الأمد مع شعب وحكومة هاييتي، مما يجسد تضامنا العميق مع ذلك البلد.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠). إن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي لدعم الحوار السياسي فضلا عن الحوكمة وتعزيز سيادة القانون تكتسي أهمية حيوية وينبغي مواصلة عملها. ونرحب بتجديد ولايته لمدة عام واحد.

ونرحب بإشارة القرار إلى الحاجة الملحة للمشاركة في حوار على نطاق البلد بأسره يضم جميع أصحاب المصلحة الهايتيين من أجل تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وندعو حكومة هاييتي إلى مضاعفة جهودها لإجراء الإصلاحات اللازمة، أولا، فيما يتعلق بالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي الوقت الذي يشهد فيه البلد تصاعدا في أعمال العنف، من الحيوي أن تكفل الدولة الهايتية سلامة وأمن مواطنيها، وأن يحاسب مرتكبو أعمال العنف على أفعالهم.

ثانيا، إن مصداقية المؤسسات الهايتية تقوضها بشكل كبير حالات الفساد. والمجتمع المدني يدعو منذ سنوات إلى الشفافية. ويجب أن تكون مكافحة الفساد على رأس أولويات المؤسسة السياسية في هاييتي، ويجب على السلطات الهايتية أن

من العنف المستمر الذي ترتكبه العصابات التي تسيطر على الشوارع وتهاجم الناس وتخطفهم وتشردهم وتغتال الشخصيات البارزة. وللأسف، لم تؤد المحادثات إلى التغييرات التي كنا نريدها والتي كان من الممكن أن تساعد هاييتي في توطيد استقرارها السياسي الذي طال انتظاره.

ونعتقد أن المجلس، باتخاذ القرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠)، يضع فرصة هائلة لتقديم المزيد من دعم المجتمع الدولي إلى شعب هاييتي، وهو أفقر شعب في نصف الكرة الغربي. وكان ذلك سيمكنا من الحفاظ على المكاسب التي حققتها بعثات السلام السابقة في هاييتي وتفادي أي تفاقم للأزمة التي تمتد إلى بلدان أخرى في المنطقة.

غير أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي سيواصل العمل في إطار الولاية نفسها التي كانت قائمة في العام الماضي، رغم أن المؤشرات تشير إلى أن التقدم المحرز كان ضئيلا. ونذكر أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي قد سعى جاهدا للوفاء بولايته على الرغم من القيود المفروضة عليه. وقد سعى إلى تهيئة بيئة مواتية تمكن المجتمع الهايتي من التغلب على الشلل الذي أصاب عملية إجراء الانتخابات التشريعية وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج سياسي مشترك يمكنه من الخروج من المأزق وتحديد دورة انتخابية جديدة.

غير أن القدرة المؤسسية الهشة في مجال الأمن والظروف السائدة تعني أن هناك حاجة إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي لتمكين البلد من تنشيط التنمية وتحديد الأمل. ولهذا السبب، شاركت الجمهورية الدومينيكية بنشاط أثناء المفاوضات في تقديم مقترحات واضحة المعالم بشأن التغييرات التي رأت أنها يمكن أن تعزز ولاية المكتب، بغية وضع ولاية أقوى وبقدرة أكبر تجسد تضامنا المجتمع الدولي وتركز على أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه هاييتي. ونأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد.

الاقتراحات البناءة، ولذلك فإن شواغل الصين المشروعة وتوافق الآراء بين جميع الأطراف لم تُجسد بالكامل في المشروع.

ولتحقيق الاستقرار في البلد، لا يمكن لهايتي في نهاية المطاف أن تعتمد إلا على نفسها. ونحث حكومة هاييتي ومختلف الفصائل في هاييتي على أن تلتزم بنهج محوره الشعب، وتضع خلافاتها جانبا، وتعزز الثقة المتبادلة، وتتوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار الشامل والمشاورات المكثفة. ونأمل في أن يكتف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي جهوده ويحرز مزيدا من التقدم في إجراء الحوار بين الحكومة والمعارضة في هاييتي، مع تعزيز الوساطة السياسية وتحقيق السلام من خلال التنمية.

والصين على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس لمواصلة دعم مكتب الأمم المتحدة في تنفيذ ولايته، والاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز الاستقرار والتنمية في هاييتي.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب هاييتي ودعم العمل المهم الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. ويكفل القرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠) توفير الولاية اللازمة للأمم المتحدة لمواصلة جهودها المهمة في دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون والاستقرار وحماية حقوق الإنسان في هاييتي، بالشراكة مع الولايات المتحدة وجيران هاييتي والفريق الأساسي والمجتمع الدولي.

وتكرر الولاية أيضا تأكيد الحاجة الملحة إلى إجراء حوار وطني لمعالجة الأسباب الطويلة الأمد لعدم الاستقرار، علاوة على إجراء الانتخابات التشريعية التي طال انتظارها في أقرب وقت ممكن. ويتطلب نجاح الديمقراطية أن تؤدي جميع الأجهزة الحكومية، بما فيها السلطة التشريعية، أدوارها. ونرحب بتجديد ولاية المكتب، وسنواصل مطالبة الأطراف السياسية الفاعلة في هاييتي بإحراز تقدم في التصدي لتلك التحديات التي طال أمدها.

توفر ضمانات فيما يتعلق باستخدام السليم للتمويل الدولي الذي يمنح لها.

ويجسد اتخاذ هذا القرار أن المجتمع الدولي لا يزال يقظا فيما يتعلق بالحالة في هاييتي. ولهذا الأمر أهمية حيوية، وستواصل فرنسا العمل لتحقيق هذه الغاية إلى جانب شركائنا.

السيد زانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠)، بشأن تمديد الولاية الفنية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي، وذلك أساسا للأسباب التالية.

أولا، فشل القرار في الاستجابة للحالة المزرية السائدة في هاييتي. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2020/944)، لا تزال هاييتي تتخبط في حالة مأزق سياسي، ويواجه الشعب الهايتي تدهورا في البيئة الأمنية وسبل العيش. وقد أظهرت الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هاييتي، التي لم تشهد أي تخفيف بتاتا، علامات على المزيد من التدهور. وأعربت عدة أطراف بالإجماع عن قلقها إزاء الحالة في هاييتي خلال مناقشات المجلس التي جرت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/979).

ولم يُظهر المجلس، باتخاذ مجرد قرار تقني لتمديد ولاية المكتب، الأهمية التي يوليها للحالة القائمة الراهنة في هاييتي. ولم يستجب لشواغل بلدان المنطقة. ولم يقدّم بتوجيه رسالة قوية ولم يلتزم بمسؤولياته.

ثانيا، إن مشروع القرار لم يأخذ في الاعتبار آراء الصين البناءة وتوافق الآراء بين جميع الأطراف. وقد شاركت الصين بنشاط في المشاورات بشأن مشروع القرار وقدمت تعديلات بناءة وتوافقية للغاية بدعم شعبي، تجسد أفكارا مثل تعزيز حقوق الإنسان والحد من العنف وحماية المدنيين وتنفيذ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. ومما يؤسف له أن القوائم بالصياغة تجاهل تلك

موضوعية تتجاوز إطار قرار تقني فحسب. وهذا أمر مؤسف للغاية، نظرا لأنه من المهم في ظل هذه الظروف الصعبة في البلد أن يبعث المجلس رسالة موحدة لدعم الحوار الوطني على أساس العملية الدستورية.

وبورت أو برنس بحاجة إلى مساعدة دولية تتسم بالمسؤولية. وعليه، نرى أن الهدف الرئيسي للبعثة يتمثل في المساعدة في تيسير المناقشات على الصعيد الوطني لإنهاء الجمود والتصدي للوضع على أساس التشريع الحالي. ونحن على استعداد لتقديم كل المساعدة اللازمة لشعب هاييتي حتى تثمر جهود المجلس عن تطبيع حقيقي للوضع في هاييتي وتعزيز السيادة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد.

وأستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٥٤٧ (٢٠٢٠)، بشأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي. ونقدر الجهود التي يبذلها مقدمو مشروع القرار لإدراج عناصر هامة في الوثيقة بشأن دور البرلمان وضرورة الحوار الوطني للتغلب على المشاكل التي يواجهها البلد، فضلا عن إجراء الانتخابات.

ونأسف في الوقت نفسه لعدم أخذ جميع شواغل أعضاء مجلس الأمن في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، لا تذكر الوثيقة أخطر المشاكل المتعلقة بالفساد والعنف ضد المدنيين والتعدي على حقوق الإنسان. كما أنه لا يشير إلى ضرورة احترام دستور البلد عند اتخاذ القرارات المهمة. ومن المؤسف جدا أن الجداول الزمنية القصيرة المصطنعة قد حالت دون التوصل إلى اتفاق بشأن ما هو ضروري في ظل الظروف الراهنة، أي وثيقة